الأمم المتحدة

A/72/632–S/2017/1029

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البندان ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة في البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم على وجه الاستعجال، متابعة للرسالة المحالة إليكم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والموجهة من رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، محمود عباس، التي تضمنت مناشدة من أجل بذل جهود لتجنب اتخاذ قرار من قبل الإدارة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، في مخالفة لقرارات مجلس الأمن وتوافق الآراء الدولي طويل الأمد في هذا الصدد.

وفي ضوء القرار المؤسف للغاية الذي أعلنه اليوم الرئيس الأمريكي، ندعو مجلس الأمن إلى تناول هذه المسألة البالغة الأهمية دون تأخير والعمل بسرعة على الوفاء بمسؤولياته وصون سلامة وسلطة قراراته.

ولا بد أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد موقفه القانوني الواضح بشأن مركز القدس، وأن يؤكد رفضه لجميع الانتهاكات التي تمس بذلك المركز من قبل أي جهة وفي أي وقت، والمطالبة بإلغاء هذا القرار. وتظل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع سارية ويجب تنفيذها.

ونشير إلى قرارات مجلس الأمن العديدة المتعلقة بالقدس، بما يشمل، من جملة قرارات أخرى، القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). ونشير، على وجه الخصوص، إلى تأكيدات المجلس المتكررة بشأن عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة؛ واعترافه بالمركز الخاص للقدس وبضرورة حماية الأماكن المقدسة في المدينة؛ وقراره الواضح بأن ”جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس الشريف، ليست لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب“.

151217 131217 17-22015 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتجدر أيضا الإشارة إلى أن مجلس الأمن أكد تحديدا، في القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، أن سن ”قانون أساسي“ بشأن القدس من قبل إسرائيل يشكل انتهاكا للقانون الدولي، وطالب بأن يتم إلغاؤه فورا. ودعا المجلس أيضا جميع الدول الأعضاء إلى قبول قراره بعدم الاعتراف ”بالقانون الأساسي“ وأي إجراءات أخرى تسعى إلى تغيير طابع ومركز مدينة القدس، ودعا مباشرة ”الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب تلك البعثات من المدينة المقدسة“.

علاوة على ذلك، فإن تأكيد مجلس الأمن أنه ”لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات“ في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يظل ساريا، على نحو ثابت ولا لبس فيه. وليس لهذا القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة، أو لأي إجراء آخر يتنافى مع مواقف المجلس، أي أثر قانوني ولا يمكنه تغيير انطباق القانون الدولي على هذه الحالة.

وليست لإسرائيل سيادة معترف بها على القدس ولا يزال مركز المدينة دون حل؛ ومنذ فترة طويلة صُنفت مسألة القدس بأنها من مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وتظل القدس الشرقية أرضا محتلة منذ عام ١٩٦٧؛ والإعلان الذي صدر اليوم عن الرئيس الأمريكي لا يغير هذه الحقائق.

وقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لا لبس فيه فيما يتعلق بانطباق القانون الدولي على القدس. كما كان صريحا في دعوته إلى اتخاذ خطوات على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين، وفي دعوته الطرفين إلى الامتناع عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر. علاوة على ذلك، فإن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أعاد بوضوح تأكيد أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي، يقوم في جوهره على حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، لا يمكن التوصل إليه إلا على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ومن ثم ينبغي إرسال رسالة واضحة، تعيد تأكيد القوانين والقرارات المنطبقة وتعارض هذا القرار الأحادي الجانب والاستفزازي، الذي سيؤدي وحسب إلى زيادة جرأة إسرائيل على تشديد سياساتها وتدابيرها غير القانونية في المدينة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، فيما يمثل فعليا مكافأة للسلطة القائمة بالاحتلال على تعنتها، ودعما لإفلاتها من العقاب. وتتعارض هذه التطورات تماما مع الجهود الجارية الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء أي مفاوضات جادة من أجل التوصل إلى حل سلمي. وقيام أي طرف بهذه الأعمال يقوض دوره في السعي إلى تحقيق السلام، ومن يعنون بتعزيز السلام لا يمكنهم منطقيا التغاضي عن هذه الأعمال. وندعو جميع الدول إلى اتخاذ موقف حازم في رفضها لهذه الإجراءات، وفي عدم اعترافها بهذا الوضع غير القانوني.

ولا يمكن الاستهانة بأثر هذه الاستفزازات، كما لا يمكن التقليل من أهمية وحساسية القدس بالنسبة لأفراد الشعب الفلسطيني، المسلمين والمسيحيين منهم على السواء، ولجميع العرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين دون التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة القدس. علاوة على ذلك، فإن الوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف يجب الحفاظ عليه على سبيل الأولوية والاستعجال.

كما أن من المسلم به عن حق أن مدينة القدس تعتبر مدينة مقدسة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث – الإسلام والمسيحية واليهودية. وقد اعترف مجلس الأمن والجمعية العامة بذلك بوضوح، بدعوتهما إلى حماية الأبعاد والموروثات الروحية والدينية والثقافية الفريدة التي تتسم بها المدينة. كما أكدا مرارا وتكرارا المصلحة المشروعة للمجتمع الدولي ككل في مسألة القدس، التي مُنحت منذ زمن طويل مركزا سياسيا وقانونيا خاصا، بدءا من قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، الذي قضى بأن يكون للمدينة كيان منفصل.

إن أي قرارات أو إجراءات تتجاهل هذه الأبعاد القانونية والسياسية والدينية الأساسية لمسألة القدس لن تسفر إلا عن تفاقم التوترات المتصاعدة أصلا وزعزعة استقرار الحالة، مما سيخلف آثارا وعواقب بعيدة المدى. ويشمل ذلك تفاقم الحساسيات الدينية التي تهدد بتحويل هذا النزاع السياسي – الإقليمي القابل للحل إلى حرب دينية لا نهاية لها، سيستغلها المتطرفون الدينيون بالتأكيد، مما سيؤجج التطرف العنيف والنزاع في المنطقة وخارجها.

وبالتالي، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء عاجل لتفادي المزيد من زعزعة الاستقرار في هذه الحالة المضطربة للغاية، التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وفي هذه اللحظة الحاسمة والحساسة، يتطلع الشعب الفلسطيني وقيادته، إلى جانب جميع الذين يؤمنون، في جميع أنحاء العالم، بالقانون الدولي وطريق العدالة بوصفه أنسب الطرق إلى السلام، إلى المجلس بتوقعات عالية في أن يضطلع بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى تمسك المجلس بقوة بقراراته، بما في ذلك ما يتعلق منها بالقدس، وأن يعيد سيادة القانون الدولي في الجهود الرامية إلى حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وإقامة سلام عادل ودائم، يمكن في نهاية المطاف للشعب الفلسطيني في ظله نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق حريته في دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جميع جيرانها.

وأرجو ممتنة أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء **عبد الهادي ناصر**
القائمة بالأعمال بالنيابة
السفيرة
نائبة المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة